

# المدخل إلى القانون

الطبعة العامة للقاعدة القانونية

دكتور  
محمد عبد الحليم زكريا  
أستاذ القانون العام  
جامعة القاهرة - مصر

دكتور  
محمد عبد الحليم زكريا  
أستاذ القانون العام  
جامعة القاهرة - مصر

١٩٩٧

دار النهضة العربية  
مصر - القاهرة - ١٩٩٧ - ١٩٩٨

## ملحق رقم ١

### ١ - المفهوم من نظري النظم إلى القانون :

نعمد من خلال هذا النظم إلى تحقيق التوافق النظمية القانونية مع  
فروع علم القانون - وذلك من خلال إضفاء الأسمى القانوني لعلمة النظام  
القانوني والتفريق بين وظائفه الأساسية ووظيفة القانون من جهة  
وإمكانية تطبيقها والإشارة إلى التسمية الأساسية والقانون من جهة  
وإمكانية تطبيقها والتفسير، ثم الإقام بضرورة النقل لما تضمنه من ارتباط مع  
النظم القانونية (١).

### ٢ - المفهوم بإستخدام القانون :

قد يستخدم هذا الإصطلاح للدلالة على المجموعة القواعد المنظمة  
المستلزمة في نطاق نشاط إنساني معين على أن يكون العمل للنظم القانوني  
العمل والقانون القانوني للنظم المستلزم القانوني والقانون الدولي العام  
النظم للمعاملات الدولية وهكذا بقصد التوضيح الإصدار في عمل النظام

- كما قد يستخدم للدلالة على المصدر الرسمي التشريعي للنظام  
التشريعي - فمثلاً تكون المادة أو قانون تنظيم الماسحات : وهو  
هذا المصدر يستخدم للدلالة على أن التشريع هو المصدر الرسمي للنظام  
القانوني المعنية

ولعل أهمية التشريع ووزنه التميز من المصادر الرسمية للقانون من  
أثر مهم إلى التمييز من خلال إصطلاح « القانون » على التشريع (٢)  
وهو ما يحدد ذلك القول بأن كل التشريع قانون وليس كل قانون  
تشريع - النقل مفهوم أن التشريع ما هو إلا أحد المصادر الرسمية للقانون  
من جهة كاستمرار القواعد القوية المنقولة للنظم الإحتلالي

(١) بهذا القول عدم وجود مصدر واحد

(٢) - فمثلاً ترى النظم القانونية - مثلاً قانون - يحدد

(٣) - من جهة - النقل إلى القانون - مثلاً القانون - يحدد





















## الباب الأول \*

### تعريف القاعدة القانونية

يراد بالقاعدة القانونية القواعد التي تصدرها السلطة التشريعية وتنظم سلوك الأفراد في المجتمع وتصفى النزاعات التي تنشأ بينهم.

فصل أول - خصائص القاعدة القانونية

فصل ثان - مكان القاعدة القانونية من القواعد الاجتماعية الأخرى

فصل ثالث - صلة القانون بالعلوم المساعدة

المادة 1















### - في مطلق القانون الإنجليز

مما راجع المصروف من الأرباح والمكسب من المبيعات والمصرفات من  
الديون أو الخصم من المبيعات، بما عدا ما يخص من المبيعات

### - في مطلق القانون المدني

يشير المصروف هنا إلى الاحتياض على محل خاص أو المصلحة فيه. وهو  
بموجب الأصل بقاء المصروف بعد انتهاء المصلحة أو واقع المصروف لأثره على  
الامتداد على الحال بالمستطاع المجهول والآجال على شئيه حكم القاعدة التي  
حاشاها أو تدعى من مصلحتها. مثال ذلك بقاء المصروف على محل خاص بعد  
حال. وشأن المصروف على التوال فلهذا استلزام المصروف من المصروف

وهذا هو المصروف في حالة امتناع المصروف من المصروف والمصروف  
بموجب من المصروف المصروف على مصلحته المصروف إذا كان هذا  
المصروف مستكفاً من المصروف على إن المصروف على المصروف المصروف على  
مصروف المصروف من المصروف (م ٢٠٩ م) وشأن الاستعانة من  
مصلح المصروف المصروف على مصلحه المصروف إذا سمحت بهذا  
مصلحه المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف -  
والمصروف من المصروف المصروف المصروف على مصلحه المصروف

ولذلك من هذا أن يستلزم المصروف في مصروف المصروف على مصلحه  
المصروف المصروف على مصلحه المصروف المصروف المصروف المصروف  
مصلحه المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف (م ٢١٠ م)  
مصلح المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف (م ٢١٠ م)  
مصلح المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف (م ٢١٠ م)

كما أنه قد يلاحظ من المصروف المصروف، حيث يطلب المصروف من المصروف

بالمصروف على مصلح المصروف من المصروف المصروف المصروف المصروف  
المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف (م ٢١٠ م)  
مصلح المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف (م ٢١٠ م)  
مصلح المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف (م ٢١٠ م)  
مصلح المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف (م ٢١٠ م)  
مصلح المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف (م ٢١٠ م)

وقد يلاحظ المصروف المصروف من المصروف المصروف المصروف المصروف  
المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف (م ٢١٠ م)

[٢١] كما أنه قد يلاحظ من المصروف المصروف، حيث يطلب المصروف من المصروف  
المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف (م ٢١٠ م)

[٢٢] كما أنه قد يلاحظ من المصروف المصروف، حيث يطلب المصروف من المصروف  
المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف (م ٢١٠ م)

[٢٣] كما أنه قد يلاحظ من المصروف المصروف، حيث يطلب المصروف من المصروف  
المصروف (م ٢١٠ م) مصلح المصروف على مصلحه المصروف (م ٢١٠ م)

















وعنها ما عدا أولها مستبعد بما لا شك فيه فكانت هي التي غيرت فكره في جميع  
المسيرة التي تسارعت فيها من مصادرها أو بمعنى الآخر - وكذلك في جميع القضايا  
التي كانت لها علاقة بالثورة التي قادت للثورة - وهو ما يعرف بالثورة  
وهو ما سيجد في تاريخه علاقة التي تستلزمها - مستبعد بصورة أكثر أو أقل  
ومع ذلك - كما هو الحال في قواعد الثورة - وهذا ما سيجد في تاريخه .

## الفصل الأول

### تقسيم القاعدة القانونية من حيث شروط تطبيقها ومدى اتصالها بالنظام العام

١ - قاعدة أمرة وممنوعة ،

#### تعريف :

حيث يؤثر النظام على التطبيق في تطبيقه من حيث الحد والمقدار وبما  
يترتب له من آثار كإلزام المجتمع وقواعد الأساسية (التشريع) - سواء في -  
التشريع - أو في الواقع - حيث (تأثيره) بطريقة أمرة وممنوعة ويترتب على  
المواطنين في كل من تشريع أو تطبيقه .

حيثما يؤثر النظام على التطبيق في ما جاء به من تنظيم من حيث  
التصميم لا يترتب له من الآثار الأساسية للتطبيق وبالتالي لا يمكن إلا ما  
استند إليه التطبيق القانوني في حكم من جانب المواطنين في تطبيقه لعدم  
التوازن في التطبيق - فإنه يترتب له من الآثار الأساسية للتطبيق في كل  
من تشريع أو تطبيقه على ما يترتب له .

من الناحية بالنظر في نطاق استخدام النظام على التطبيق في الواقع  
العلم يترتب له من الآثار الأساسية للتطبيق بشكل شديداً وتضاعف بالآثار الفلسفية  
التي تساهم في البناء (فهمها في الواقع) .

فإذا من شأنه أن يترجم ذلك وفقاً على النحو التالي :

مبحث أول : - التشريع والقاعدة الأمرة والقاعدة

مبحث ثان : - معيار التفرقة -

مبحث ثالث : - أثر النظام الفلسفي في البناء على نطاق القاعدة الأمرة  
والقاعدة

والحق في الحياة وسلامة الجسم والاعتناء سواء من الجوانب النفسية أو  
الفنية<sup>14</sup> والحق في الخصوصية فيما تكثر، م 28 من الدستور<sup>15</sup> وبما  
التزمه م 11 من الدستور من ضرورة التمسك بمبدأ 7 بصورته الأولى ولا  
تقليدها<sup>16</sup> بأمر قضائي مسبق وفقاً لأحكام القانون وبطبيعة تلك الأحكام  
القائمة الدستورية العليا في الشخصية ولم 4 أصلاً قبل إصداره م 15  
من 1961<sup>17</sup> بغير دستورية م 16 من نفس التشريعات السابقة م 15  
بغير تصور لخصت القضاء بسلوك الشك في هذا التفسير<sup>18</sup>

[illegible]

من أجل ذلك في مجال القانون العام ، يجب أن مجال القانون الدستوري ، أنه يعتبر من النظام العام ككل ، بما يعمل بإحكامه الصلة ، بحيث يصبح على الآلة بعد ذلك أو الفروع غير أو الاشتغال على

(\*) يرجى العلم بأن الفروع على الترتيب كما وردت، مطابقاً للقوانين. عدد النسخ المراجعة





[illegible]

وما نقص عليه م 14: حتى = ليس لأحد التوصل عن أصله ولا التوصل  
في الأصل. وما نقص عليه م 14: حتى = ليس لأحد التوصل عن حركته  
التي هي الأصل. في الأصل: التوصل = لا يجوز = (ما) ما ورد في م 14: وما م  
في الأصل.

[illegible]

وهي تحسب من دالة تكون القاسمة متساوية إلى مجموع القيم بصورية تارة  
فيها صلاته صراحة على أشكال استيعابها أو الاتفاق على ما استلزمه  
بصيرته له صير الاتفاق على ما يصلحها من القيم على أنها شطوط ما لم  
يوجد اتفاق أو فرق ومعيها يكون ذلك أو أن يصاحف القيم بما جعلت معني  
المراد كان يمثل « بصير » وهي دالة وروية في « ١٦٦ » معني « ١ » أو « بصير »  
الاتفاق على اتفاق التوافق الذي لم يقدم غير عمله من الحسابات من  
البيانات « بصير » يكون له تارة له آخر من نقطة « ١ » وهي التوافق دالة في  
« ١٦٦ » معني « ١ » وهي القيم مستعمل التوافق في التوافق الذي سلم فيه الجمع ما  
يوجد « ١٦٦ » في « ١٦٦ » وهو « ١٦٦ »

1000

١٧- معاليكم في مدى التحصيل المطلوب الذي يوافق به الوزارة والمناطق العام

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

والآن في الجملة من جهة : فثبت وتعالى به مكره القاعده الا انه  
يصدق لا يقتضي به كونه مكره.

والخلاصة في مقدمه المصنوع للخطوط الاقزامي يستلزم ان يكون الخطوط القاموس (مصحف) مستقلة الشخصية وبالتالي فهو (مصحف) مصموم في نفسه به من التغيير الزيادة لطولها لتستلزم جعل الخطوط وليس (مصحف) بالاي (مصحف) الشخصية في التغيير لزيادة مستقلة الخطوط اعتباراً من اجله

من أجل ذلك، تشجع من التربين يهودي والعقود سما م 19 ديسمبر 1979  
التمويل هذا التنظيم بمصالحها الأساسية هي القطاع الاقتصادي، وهو  
مستقر، العمالة، بل على أي حال، وأنها (1)

ومن الجليل قلعة في شان القامضة الكلية وهي م 171 بنى (1) في  
 قلعة أو حصنة الخراب التي تسمى بين الصالح القامضة هي القلعة (2) في  
 بناء الحلة والحداد الأساس - الضرورية المصنعة - في القسم الثاني  
 بنى القامضة القوية (3)

[illegible]

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

<sup>a</sup> The number of subjects who were included in each group.

— *Journal of the American Medical Association*

المادة ١٠٠: لا يجوز للمحكمة أن تصدر حكمًا بغير ما تقدمت به النيابة العامة من الأدلة والبراهين.

© 2013 The Authors. Journal of Internal Medicine © 2013 Blackwell Publishing Ltd

يتم التغطية الإعلامية - لقنوات التلفزيون العربية - خلال الحدث الأساسي للأمر.

والد 77 الحصري لسلطان الحنبل : بالقرابة القضاة الحنبل 77 ميل  
: صريحا ما يقتضي بقاء الأمانة وهم ما يقتضي بالآثار القضاة

كما أن فكرة الابتكارات العلمية تأتي من ما نعتبره معرفة -سواءً هي ذاتية  
بمفسر متفرداً وبالوصول الاستثنائية للأشخاص والمعارضة للمعطيات (7)  
وإستراتيجيات من التفكير فهو ما يمثل الحد الأدنى لآخر شمس هذه المواقف  
لا يهتم بالوصول ذاته وهي بدونها فكرة معرفة ومعرفة.

ومن الجدير بالذكر أن فكرة النظام العام فكرة مستجبة للتطلب من مكان لأخر ومرة تفتقر من زمان لأخر ومنهجية التي علمات السياسة (السياسة الاقتصادية...) في نظرها

من أجله يسبق الخطوط العام والخطط الخمسية إضافة لعدم التوصل  
في بعض النواحي القوية والاشارة في بعض النواحي (الاطلاق حريا للشك  
في بعض النواحي ولا يجوز بوضع حد للنسبة المئوية في بلد ليس له عدد  
ملايين السكان العشرة)

ولمعدوم دورها النظام لغام الى التمدد للولادة هي التغير المتصالح  
بوضوح الى اعادة الولادة من ومن الآخر

تأويل كل من مقبول في الجماعة ثم أصبح مطلقاً للفظ الجماعة في د. 2  
الجماعة لاعتبارها مع أهمية الشخصية (١)

وإذا اختلفت النظرة في ذات المقصد للحركة الاجتماعية، فليس من الضروري أن يتغير موقفها من نظرية من نظريات أو أنظمة الفكرية.<sup>17</sup>

وكانت الفهم السطحي التي كانت السبب في مع تغير العواصم الإقليمية بعبارة

[illegible]

(٢) اعطى ما سبق ان يتقدم في طلبه الى القضاة القاصية : القضاة اوقضاة :

من أجل المصداقية والتمسك بالحقائق - وكذا الوساطة في هذه المواقف - حيث  
كان يصير متبادلاً للأطراف المعاداة ثم أصبح أمر متعارفاً معها كما تأقنرت  
النظرة التي تطاولت من بعض المجتمعات العربية عن الطيوس إلى الإفادة  
الطبيوية. ومن ذلك التطور الذي حدث بعد اتفاقية بين مدير المخرج ومن  
يسمى المستوطن حيث غدا مشرباً لا يه من التجهيز للتقاضي الهندسي  
ومن أن كان متبادلاً للأطراف المعاداة لا يه من مخرج المستوطن ومن  
ذلك أنه أصبح يخل من التواء أمور الطيوس تابع لعملي (إفادة شبيهة بعد -  
كان لا يخل منه ذلك في فرنسا حيث كانت للأطراف المتبادلة

مطابق النظام العام يوجد المفهوم في الشريعة الإسلامية، ويتضمن كل اعتبارات اقتصادية، الفلسفة، السلوك، التقنيات، القوانين، تطوير تعليمية، أو مبادئ أخلاقية. هذه المسألة تعتبر فيها في هذه الأنظمة تعتبر عادة في أشكال وثائقية لا تعتمد على صحت الرغبات الاقتصادية، وأنظمة قضائية. لكن نظائر النظام العام في الشريعة، يمنع أيضاً أن يكون ما يفرضه، وأن الأمر في زمن معين. فمفهومها هو أمانة المحاسبة - متصلاً بالقيم الأساسية في المجتمع وهذه بقدر ما تكونها، وهذا المسألة والمعرفة.

مطابق النظام العام بهذا المصطلح بالتالي شيئا والخاصة والخاصة العنصرية  
الخاصة من الخاصة (مروني : أثر اجتماعي )

















قد وثقت قاعدة التشريعانية للسلطة المصنفة أعمال الإدارة، على القانون  
مجلس الدولة (١٩٧٧/١٧) ، وقانون مراح عملية المداير للسلطة العامة  
والصندوق (١٩٨٨/١٧٧) ، وقانون العاملين المدنيين بوزارة  
(١٩٧٨/١٧) ، مصنفات القانونيات الصحية والقانونية .

وإن كانت القانونيات القانونية المتعددة في نطاق القانون الإداري ذات دور  
مهم هام ، فإن هذا لا يعطيها من حيث المبدأ، والدرجة بين المصادر  
الترسية تحتل مرتبة ثانية بعد التشريع والقانون ٢٧ على ما جاء في م ١ على  
القانون الذي من تتركيب المصادر الرسمية

على أن يكون معروفاً أن القضاء في اختصاصه لهذه القانونيات  
لا يكون مطلقاً بالمعنى القانوني الفنية كما هو شأن القاضي المدني ، وإن  
كانت وردت محكمة لخدمة القانون الذي يعطى التشريع في تقريرها عن  
مضيق القانون المدني ١ : (إن هذا القانون ( المدني ) هو موطن القواعد  
القائمة على قواعد الأوامر وسائر القانونيين تاهلهم القانون الخاص  
بل بأحد منها ويعمل فيها أن يطلع ما يطلع وحسبيرة مدير المرافق العام  
ويعمل في السلطة العامة ، مختلفاً مع القانون الدستوري العامة والأنس التي  
يقر عليها النظام الإداري في الدولة ، وإن يتركز دور القضاء في إشراج  
القانون القانوني في نطاق القانون الإداري ورد في الفكرة الاستثنائية القانون  
مجلس الدولة رقم ١٩٨٠/٢٦٦ : بأن القانون الإداري يملك ليس منبه  
تسار التطوير القانوني الذي يمل هو في الأصل قضاء إداري يستخرج  
العمل للناسد للروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة في تسييرها  
للمرافق العامة وبين الأفراد ٢

### ٣- القانون المالي

نظم قواعد مالية الدولة ، مواردها ١٧ وبمقتضاها - وكيفية إيجاد  
موادها المادية والمالية والقانونية على الخصوص

١ : انظر بمقتضى هذا قرار مجلس السلطة الإدارية في مشاورات المجلس الإداري  
مجلس الدولة محكمة النقض الصادر في ١٩٨٠/١٥ ، على المبدأ القانوني القوي  
مقتضى على مقتضى من في القانون أو كالمادة بل في عمل مقتضى على مقتضى  
على الترتيب والمقتضى والمقتضى

٢ : قرارات مجلس الدولة رقم ١٩٨٠/٢٦٦

والقانون المالي يعتبر فرعاً للقانون الإداري ، وأساسه ، نظام المداير المالي  
الإدارة بوصفها سلطة عامة ، وأصلها ، بيان لأداء المداير فيقتضيه القانون له قانونه  
خاصة مدونات أسطورية مصر بمقتضى القانون بوزارة سنة ١٩٧٧ ، ملحقها  
في نفس المصروفات المالية على الأجيال والقصور مضموناً ، إن كان في صدر  
القانون ١٦ لسنة ٢٦ يقرض ضرورة على إخراجها رؤوس الأموال للدولة  
وعلى الأرباح الصناعية وكسب العمل - ورقم ١٨١ لسنة ١٩٨٨ ضرورة على  
الضرائب ورقم ١٦ لسنة ١٩ ضرورة على الإيراد العام والمداير القانون ١٧٧  
لسنة ٨١ قانون المصروفات على العمل

### ١- القانون الجمالي : Droit Criminel

هو الذي ينظم مطلقاً ويصوغ حق الدولة في العقاب من خلال قواعد  
الوقائية التي توضع على شخصيتها بمقتضى القانون العقوبات . سواء في قضية  
العام الذي يعاقب بقتل المجرم - مدير المرافق أو الاستاذ المرمي - لعدم  
سبب كرج المجرم من حيث جنسيتها ( جنائي - جنائي - جنائي ) ، وأما  
وحدات العقوبة ، والشرع في الجريمة والأشكال فيها وبأساليب الإجابة  
وواجب العقاب والتعدي من العقوبة - سواء في القضية الخاصة بمسؤولي  
الحكومة على جريمة على حد ٢٨ كذا في مقتضى ، سواء كانت من لوائح  
الحكومة بالسلطة العامة أو بأحد الناس

ومن خلال قواعد الإجرائية التي تبرز إجراءات العقوبة التي حدتها بالمع  
في العقاب العامة من إجراءات المصنف والمعتقل والمعلقة وبمقتضى العقوبة وهو  
ما يرج على شخصيته بالقانون ١ : أن يترد على العقوبة ٢

وإن كان مقتضى في تعديده طبيعة القانون العقابي ، فبعد أن له  
هو طبيعة تقتضيه دور من جهة دفاع من القانون إلا خاصة المصنفين  
فرعاً من فروع القانون العام ، ومن جهة أن الحق المتمثل عليه في العقاب  
المجرم هو دور خاص للأفراد والمقتضى أن لا يجوز في بعض المجرم  
تأثير المدعي العمومية إلا بناء على شكوى من المصنف عليه لا بطلبات  
مسألة كسبته بمرافعة ١٣ م ١٨١ - ٢٦٦ - ٢٦٦ - ٢٦٦ - ٢٦٦











## الباب الثالث .

### مصادر القاعدة القانونية

#### تعريف :

لا يجوز الجملة ، القاعدة القانونية شعراء على مثالها إلا إذا صدرت من الجهة المختصة للتصديق عليها من قرائنها . ومن ثم فإن دراسة المصادر الرسمية للقاعدة إنما هي دراسة الطرق التي يصدر عنها من إرادة المصادرة للولاية هي صورة القاعدة القانونية .

إلا أن هذه الدراسة لا بد أن تستند من ناحية دراسة العناصر المؤثرة في تشكيل مصدرها وبحوث القانون والتي تستلزمها المصادر الرسمية التي وضعها القانون الرسمي . وهو ما يرجع على دراسة هذه المصادر الرسمية أو القانونية أو القانونية (التي لها من المصادر الرسمية التي تصدر عنها الحكم القانوني الوضع المتكامل) .

ثم على ذلك دراسة المسألة القانونية القانونية . التعريف على طريقة التصديق من مصدرين للقاعدة على التفرقة في لفظها طريقة التصديق . مصدرين مصدرين للقاعدة . يوزن التوافق في التوافق على مدى صلاح التنظيم القانوني في التوافق معه .

ومن ثم تعتمد على بعضنا في هذا الباب على التوافق التالي :

الفصل الأول : المصادر الرسمية للقاعدة القانونية .

الفصل الثاني : دراسة القاعدة القانونية

الفصل الثالث : المصادر الرسمية للقاعدة القانونية

\* المصدر: هذا العلم يتلخص في قوله «مصدر» : «مخرج التشريع» من تشريع  
الناظر في هذا العلم مصدره وهو: